

دراسة تحليلية لتطور الطلب على إعادة التأمين بين التنازلات الإجبارية والاختيارية في الجزائر
للفترة (1995-2020).

**An analytical study of the evolution of the demand for reinsurance
between obligatory and facultative cessions in Algeria for the period
(1995-2020).**

علمي حسيبة¹، خوجة بوعبد الله²

Almi Hassiba¹, Khodja Bouabdellah²

¹ مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر، جامعة البليدة 2 (الجزائر)، h.almi@univ-blida2.dz

² المدرسة العليا للتجارة بتونس (تونس)، bouabdellah.khodja.eccofiges@esct.uma.tn

تاريخ الاستلام: 2022/03/02 تاريخ القبول: 2022/03/15 تاريخ النشر: 2022/05/06

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تطور الطلب على إعادة التأمين في سوق التأمين الجزائري خلال الفترة 1995-2020، وذلك من خلال عرض وتحليل تطور كل من الأقساط المتنازل عنها إجباريا واختياريا من قبل شركات التأمين الجزائرية.

وتوصلت الدراسة لزيادة في حجم الطلب على إعادة التأمين في أغلب سنوات فترة الدراسة من قبل شركات التأمين الجزائرية نتيجة للارتفاع المتواصل في حجم إنتاج التأمين، وسيطرة فرع التأمين على الأضرار على الحصة الأكبر من إعادة التأمين كونه يشكل 90% من سوق التأمين الجزائري، وسيطرة الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR على حصة إعادة التأمين الإجباري بداية من تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 10-207 ابتداء من سنة 2010.

كلمات مفتاحية: إعادة التأمين، شركات التأمين، أقساط متنازل عنها، تنازل إجباري.

تصنيفات JEL: G22، G21، G3

Abstract:

The aim of this study is to analyze the evolution of the demand for reinsurance in the Algerian insurance market during the period 1995-2020. This is

through the presentation and analysis of the evolution of both facultative and obligatory ceded premiums by Algerian insurance companies.

The study concluded an increase in the demand for reinsurance for most of the years of the study period by Algerian insurance companies, as a result of the continued increase in the volume of insurance production. It also finds that the Damage Insurance Branch has taken the largest share of the reinsurance as Being 90% of the Algerian insurance market, and The Central reinsurance Company (CCR) has taken the most of the Compulsory reinsurance Quota beginning with the application of Executive Decree N°. 10-207 starting in 2010.

Keywords: Reinsurance; Insurance companies; Ceded premiums; obligatory cession.

JEL Classification Codes: G3, G21, G22.

المؤلف المرسل: علمي حسبية، الإيميل: h.almi@univ-blida2.dz

1. مقدمة:

يتميز نشاط التأمين بأهمية بالغة في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للكثير من الدول، حيث يقوم هذا النشاط على إبرام عقود التأمين من قبل شركات التأمين وذلك لتغطية الأخطار المتفق عليها، مقابل قسط معين يدفعه حامل الوثيقة إلى شركة التأمين، وتلتزم شركة التأمين بتعويض المؤمن لهم في حال تحقق الخطر المبين في العقد، لذلك فشركات التأمين ملزمة بتسديد الالتزامات الواقعة عليها في وقت المطالبة بها. إلا أنه مع تطور الأخطار وزيادة أثرها وجسامتها وكبر حجم مبالغ التأمين، صعب على شركات التأمين تغطيتها لوحدها لأنها تؤثر على مركزها المالي، لذلك فهي تحاول أن تلجأ إلى تقنيات من أجل تجزئة وتوزيع الخطر المكتتب به بدلا من رفض الاكتتاب بهذا النوع من المخاطر، ومن أهم هذه التقنيات التي تلجأ إليها شركات التأمين هي طلب تغطيات إعادة التأمين، وذلك من خلال تحويل كل أو جزء من الأعمال المكتتبها لمعيد التأمين، وذلك لضمان استمرار نشاطها والحفاظة على ملاءتها المالية، وزيادة طاقتها الاكتتابية، في مقابل التنازل عن جزء من القسط المتحصل عليه.

إشكالية الدراسة: إن صدور المرسوم التنفيذي رقم 10-207 في 09-09-2010 والذي ينص على رفع نسب التنازل الإجباري للمعيد الوطني (CCR) إلى 50% على الأقل عن جميع الأعمال محل إعادة التأمين، يحتم على شركات التأمين الجزائرية والشركة المركزية لإعادة التأمين الالتزام به مما يؤثر على الطلب على إعادة التأمين. أمام جملة المعطيات التي تم سردها يمكن طرح التساؤل الرئيسي على النحو الآتي: ما واقع طلب تغطيات إعادة التأمين الإجبارية والاختيارية من قبل الجهات المتنازلة في سوق التأمين الجزائري خلال الفترة (1995-2020)؟

أهمية الدراسة: أهمية الدراسة نابعة من أهمية تقنية إعادة التأمين بالنسبة لحملة وثائق التأمين، وشركات التأمين والجهات النازمة والمؤطرة لقطاع التأمين، والوقوف على اتجاهات إعادة التأمين الإجباري والاختياري في الجزائر، وتوضيح أوجه القصور والتركز في صناعة إعادة التأمين الجزائرية.

منهج الدراسة: تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي بأداتيه الوصف والتحليل، أداة الوصف من خلال التأصيل لمختلف الجوانب المتعلقة بإعادة التأمين في الجزائر، أما أداة التحليل فتم اعتمادها لتحليل تطور إنتاج إعادة التأمين الإجمالي، والاختياري والإجباري لشركات التأمين الجزائرية.

2. واقع إعادة التأمين بالجزائر.

1.2 مفهوم إعادة التأمين بالجزائر:

أطلق المشرع الجزائري على إعادة التأمين مصطلح عقد أو معاهدة، وعرفها في المادة 4 من الأمر 07/95 المتعلق بالتأمينات على أنها: "اتفاقية يضع بموجبها المؤمن أو المتنازل (cédant, assureur) على عاتق شخص معيد للتأمين أو المتنازل له (cessionnaire, réassureur) جميع الأخطار المؤمن عليها أو على جزء منها." (القانون العضوي 07/95، 1995)؛ أما المجلس الوطني للمحاسبة (CNC) بالجزائر فعرفها بأنها: "العملية التي من خلالها يقوم المؤمن بالتأمين على نفسه مع شركة إعادة التأمين (معيد التأمين) لبعض أو كل المخاطر التي يضمنها، مقابل دفع قسط لها." (Conseil National de la Comptabilité, 2011, p. 107)

2.2 نشأة وتطور إعادة التأمين في الجزائر:

مر تطور نشاط إعادة التأمين في الجزائر بعدة محطات تاريخية، عرف خلالها تطورات تشريعية

مؤسسية يُلخصها الجدول الموالي:

الجدول 1: نشأة وتطور إعادة التأمين في الجزائر

السنة	الحدث
قبل 1962	لم تكن هناك عمليات إعادة التأمين في الجزائر، بل كانت الحكومة العامة الفرنسية هي من تعنى بنشاط التأمين و/أو إعادة التأمين في الجزائر.
1962	إنشاء شركة CAAR كأول شركة تأمين جزائرية.
1963	بموجب الأمر 63-197 الصادر في 8 جوان 1963 أصبحت شركة CAAR تعنى بعمليات إعادة التأمين، حيث يتم التنازل لها إجباريا من قبل كل شركات التأمين في السوق الجزائري آنذاك بنسبة 10% من حجم الأقساط المصدرة.
1966	احتكار الدولة لجميع عمليات التأمين وإعادة التأمين بموجب المرسوم 66-127.
1973	بموجب الأمر 73-54 الصادر في 1 أكتوبر تم إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR.
1975	تنازلت شركة CAAR عن محفظتها المتعلقة بإعادة التأمين لـ CCR والتي أصبحت متخصصة في عمليات إعادة التأمين، و CAAR متخصصة في تأمين الأخطار الصناعية الكبرى.
1995	بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95-409 الصادر في 9/12/1995 يتم التنازل الإجباري للمعيد الوطني CCR بالنسب التالية: 80% للأخطار الصناعية، 40% لأخطار النقل، و 25% للأخطار المتبقية.
1998	بموجب المرسوم 98-312 الصادر في 30/09/1998 تم تخفيض النسب السابقة أعلاه كما يلي: 10% للمخاطر الصناعية، و 5% للمخاطر الأخرى.
2002	صدور القرار 43 في 29 جويلية والذي ينص على تنظيم جديد في مجال التنازل الاختياري، كما يلي: - تحويل حق الاستفادة عن كل التنازلات الاختيارية من شركات التأمين إلى CCR، ويقي حق الامتياز لفائدتها عن كل التنازلات الاختيارية في حال إذا ما كانت العروض المقدمة منها تكافؤ أو أفضل من عروض معيدي التأمين الأجانب، ولتعزيز الرقابة يشترط نسب محددة للتعامل مع معيدي (ي) التأمين، ويتم إرسال معلومات عن العقود والاتفاقيات وكشف حسابات إعادة التأمين لإدارة الرقابة.
2006	أقر المشرع الجزائري أن إعادة التأمين القانوني من طرف الشركات الناشطة في الجزائر تكون لصالح المعيد الوطني CCR، وذلك في مادته 208 من القانون 06-04 الصادر في 20 فيفري 2006.
2009	صدور المرسوم التنفيذي رقم 09-375 المتعلق بالحد الأدنى لرأسمال شركات التأمين و/أو إعادة التأمين والذي أقر برفع الحد الأدنى لرأسمال الشركات التي تمارس عمليات إعادة التأمين إلى 5 مليار دج.
2010	من خلال المرسوم التنفيذي رقم 10-207 الصادر في 09-09-2010 تم رفع نسب التنازل الإجباري للمعيد الوطني عن جميع الأعمال محل إعادة التأمين بنسبة 50% على الأقل.
2011	صدور المرسوم التنفيذي رقم 11-422 المؤرخ في 08 ديسمبر، والمتضمن الموافقة على رخصة ممارسة النشاط على مستوى السوق الجزائرية للتأمين المسلمة للسماسة للأجانب في إعادة التأمين.

2013	تم إصدار المرسومين التنفيذيين 13-114 و 13-115 في 28 مارس، والمتعلقين بالالتزامات التنظيمية والملاءة المالية لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين.
2016	صدور قراراتين الأول المؤرخ في 25 أبريل والثاني في 15 ماي، ويتضمنان الموافقة على رخصة ممارسة النشاط على مستوى السوق الجزائري للتأمين المسلمة للسماحة الأجانب في إعادة التأمين.
2020	سمح المشرع الجزائري لشركات التأمين بإجراء معاملات تأمين على شكل تكافل في المادة 103 من قانون المالية الجديد لسنة 2020 وبمادته 203 مكرر التي تتم أحكام الأمر 95-07 المؤرخ في 23 شعبان عام 1415 الموافق 25 جانفي سنة 1995 والمتعلق بالتأمينات.
2021	صدور المرسوم تنفيذي رقم 21-81 مؤرخ في 11 رجب عام 1442 الموافق لـ: 23 فبراير سنة 2021، يحدد شروط وكيفية ممارسة التأمين التكافلي و/أو إعادة التكافل.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على القوانين والمراسيم المذكورة أعلاه.

إن السبب الرئيسي لصدور القوانين والمراسيم الموضحة أعلاه يتمثل أساسا في مواكبة التطورات الحاصلة في الأسواق الدولية ومحاوله النهوض بسوق التأمين و/ أو إعادة التأمين وجذب الاستثمارات الخارجية، مع الحد من تسرب العملة الصعبة للخارج.

3.2 خصائص نشاط إعادة التأمين بالجزائر:

من خلال ما سبق نستنتج أنه في الجزائر يهتم بإعادة التأمين القانونية (la réassurance légale) والتي يتم التنازل فيها بموجب القانون إجباريا لمعيد تأمين وطني، حيث تتم العملية بموجب نص قانوني يصدر عن الدولة، وذلك بإجبار جميع شركات التأمين العاملة في القطاع على التنازل إلزاميا بجزء من عملياتها إلى شركة إعادة التأمين المتخصصة التابعة للدولة، وتهدف الدول من خلال هذه الطريقة إلى دعم شركة إعادة التأمين الحكومية من خلال ضمان حجم من العمليات التأمينية لها، بالإضافة إلى التقليل من حجم أقساط إعادة التأمين الصادر للخارج أي بمعنى الحد من خروج العملة الصعبة خارج البلاد (ممدوح و عبد الحميد، 2003، صفحة 473)، وما يعاب على هذه الطريقة أنها تحد من حرية شركات التأمين المباشرة في إعداد برامج إعادة التأمين بالطريقة التي تناسبها، وكذلك عمولات إعادة التأمين عادة تكون فيها أقل من الأسواق العالمية، كما أنها قد تلحق الضرر بشركة إعادة التأمين الحكومية نفسها إذ أنها قد تكون ملزمة بالقبول في فرع تأمين معين رغم أن أخطاره سيئة أو أنه فرع عاجز (عبد الرزاق و عبد الغني، 2001، صفحة 52).

4.2 مميزات نشاط إعادة التأمين بالجزائر:

يتميز نشاط إعادة التأمين بالجزائر بما يلي:

- يمارس نشاط إعادة التأمين بشكل أساسي في الجزائر من قبل الشركة المركزية لإعادة التأمين (CCR)، التي لا تزال الجهة المتخصصة الوحيدة والمحول لها ممارسة هذا النشاط في السوق الجزائري؛
- التنازل الإجباري يكون لصالح المعيد الوطني (CCR) بنسبة لا تقل عن 50% من العمليات محل إعادة التأمين؛

- يبقى حق الأولوية في التنازلات الاختيارية لصالح (CCR) في حال إذا كانت العروض المقدمة من قبلها مماثلة أو أفضل من العروض المقدمة في السوق الدولي لإعادة التأمين (Ministère des finances, 2018, p. 28)؛

- بلغ رأسمال (CCR) 22 مليار دج سنة 2019، بما يعادل 184.48 مليون دولار أمريكي، وهي مصنفة B+ للقوة المالية من وكالة AMBest الأمريكية، والتصنيف ائتماني (-bbb) من جهة الإصدار (ICR)، كما أنها تتمتع بضمان الدولة في تغطية أخطار الكوارث الطبيعية (CCR, 2019)؛
- لا يتم التعامل مع معيدي التأمين الأجانب إلا المصنفين (BBB) على الأقل، حتى تكون برامج إعادة التأمين متميزة بدرجات كافية من الأمان (موزاوي و براق، 2016، صفحة 161).

3. هيكل سوق إعادة التأمين بالجزائر.

1.3 مكونات سوق التأمين وإعادة التأمين الجزائري:

يتكون سوق التأمين الجزائري من 23 شركة كآخر إحصائية صادرة عن وزارة المالية لسنة 2020، مقسمة كما يلي:

شركة واحدة لإعادة التأمين عمومية: الشركة المركزية لإعادة التأمين CCR؛

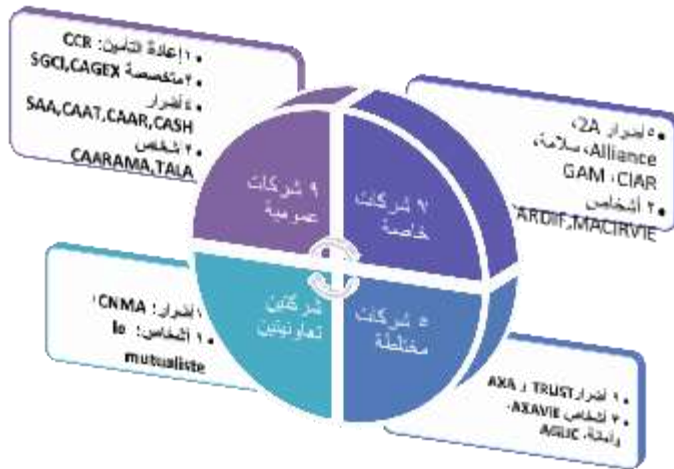
شركتين عموميتين متخصصتين: شركة متخصصة في ضمان قروض العقارات SGCI، وشركة متخصصة في ضمان قروض الصادرات CAGEX؛

12 شركة تأمين على الأضرار: خمسة منها عمومية (SAA, CAAT, CAAR, CASH)، وتعاونية CNMA، و5 شركات خاصة (2A، Alliance، سلامة، CIAR، GAM)، وشركتين برأسمال مختلط (AXA, TRUST)؛

8 شركات تأمين على الأشخاص: شركتين عموميتين (كرامة و TALA)، وتعاونية le mutualiste، وشركتين خاصتين MACIRVIE و CARDIFEL-DJAZAIR، وباقي الشركات AXAVIE، أمانة و AGLIC برأسمال مختلط (Ministère des finances, 2020, p. 6)

ويمكن توضيح هيكل سوق التأمين الجزائري من خلال الشكل الموالي:

الشكل 1: هيكل سوق التأمين الجزائري



Source : (Ministère des finances, 2020, p. 6)

2.3 الجهات المتنازلة والوسطاء في سوق إعادة التأمين الجزائري:

شركات التأمين على الأضرار والأشخاص كجهات متنازلة تمثل الطلب على إعادة التأمين، تتنازل بصفة مباشرة عن الأخطار التي تفوق قدرتها الاستيعابية سواء للمعيد الوطني CCR أو للسوق الدولي لإعادة التأمين أو تلجأ لوسطاء إعادة التأمين المتمثلين في سماسرة إعادة التأمين.

1.2.3 شركات التأمين أضرار: توجد 12 شركة تأمين أضرار، والمذكورة سابقا والتي نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول 2: شركات التأمين أضرار بالجزائر.

الشركة	الشعار	تاريخ التأسيس	الموقع الالكتروني	نوعها
SAA		1963/12/12	www.saa.dz	عمومية SPA
CAAR		1963/06/08	www.caar.dz	عمومية SPA
CAAT		1985/04/30	www.caat.dz	عمومية SPA
CASH		1999/10/04	cash-assurances.dz	عمومية SPA
GAM		2002/09/10	www.gam.dz	خاصة SPA
SALAMA		2006/07/02	www.salama-assurances.dz	خاصة SPA
TRUST		1997/11/18	www.trust-assurances.dz	مختلط SPA
ALLIANCE		2005/07/30	www.allianceassurances.com.dz	خاصة SPA
CIAR		1997/02/15	www.laciar.com	خاصة SPA
2A ^{**}		1997/05/06	www.gig.dz	خاصة SPA
AXADom mage		2011/10/03	www.axa.dz	مختلط SPA
CNMA		1972/12/02	www.cnma.dz	عمومية، تعاضدية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المواقع الالكترونية المذكورة في الجدول وعلى موقع المجلس الوطني للتأمينات، متوفر على الرابط التالي: <https://www.cna.dz/Acteurs/Societes-d-assurance>

^{**} تجدر الإشارة أن الجزائرية للتأمينات 2A تم تغيير اسمها وشعارها مؤخرا في 2021/03/02 إلى gig - L'Algérienne des Assurances - Algeria، نتيجة لعرض عضويتها رسميا في مجموعة الخليج للتأمين gig وذلك لأغراض تجارية، كما أنها شركة التأمين الوحيدة المدرجة في البورصة، ولمزيد من التفاصيل أنظر: <https://www.gig.dz/a-propos>.

2.2.3 شركات التأمين أشخاص: توجد 8 شركات تأمين أشخاص بالجزائر، والمذكورة سابقا والتي نوضحها في الجدول الموالي:

الجدول 3: شركات التأمين أشخاص بالجزائر.

الشركة	الشعار	تاريخ التأسيس	الموقع الإلكتروني	نوعها
MACIR VIE		2011/08/11	www.macirvie.co.m	خاصة SPA
TALA		2011/04/17	www.tala.dz	عمومية SPA
Amana (SAPS)		2011/03/10	www.amana.dz	مختلط SPA
Caarama		2011/03/09	www.caarama.dz	عمومية SPA
CARDIF ELDJAZAIR		2006/10/11	www.cardifeldjaza.ir.dz	خاصة SPA
AXA Vie		2011/11/02	www.axa.dz	مختلط SPA
Le mutualiste		2012/01/05	www.lemutualiste.dz	عمومية تعاقدية
AGLIC		2015/02/22	lalgeriennevie.dz	مختلط SPA

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المواقع الإلكترونية المذكورة في الجدول وعلى موقع المجلس الوطني للتأمينات، متوفر على الرابط التالي: <https://www.cna.dz/Acteurs/Societes-d-assurance>

3.3 سماسرة إعادة التأمين بالجزائر:

لم يعطي المشرع الجزائري تعريفا واضحا لسمسار إعادة التأمين في الأمر 95-07 المعدل والمتمم بالقانون 06-04 المتعلق بالتأمينات، ولكن حدد شكله فقط من خلال الفقرة الأخيرة من المادة 02 من القرار المؤرخ في 19 أكتوبر (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2010)، بأنه "عبارة عن مكتب سمسة، تمارس لحسابها الخاص مهنة التوسط بين شركات التأمين المعتمدة في الجزائر ومعيدي التأمين، وذلك قصد إتمام إبرام اتفاقيات إعادة التأمين". ويمكن تلخيص عدد سماسرة إعادة التأمين المرخص لهم للعمل بالجزائر في الجدول الموالي:

الجدول 4: سماسرة إعادة التأمين المرخص لهم بالعمل بالجزائر

بموجب مرسوم 2020 /01/02، ج ر ج ج، العدد 15 الصادر في 2020 /03/21	
1- Marsh Limited ; 2-Market Insurance Brokers Limited(Mib); 3- General Reinsurance Services Ltd (Grs); 4- JLT Speciality Limited; 5-Butcher Robinson & Staples	International Limited; 6- AXA Cessions Broker; 7- Al Wasl Insurance Brokers Limited; 8- Integro Insurance Brokers Limited; 9- Assuralea.
بموجب مرسوم 2019 /11/12، ج ر ج ج، العدد 08 الصادر في 2020 /03/16	
10- Groupe Med Reinsurance Brokers Limited; 11- Daewoo Ins Korea Corp; 12- AON Benfield Iberia Correduria De Reasegueros SA; 13- Apex Insurance & Reinsurance Brokers And Consultancy; 14- ED Broking LLP (Ex-CGNMB LLP); 15- Interlink Insurance & Reinsurance Brokers Private Limited;	16- Afro-Asian Insurance Services LTD; 17- Cabinet d'Assurance et de Réassurance Labidi&Cie; 18- C&G Commercial & General S.A.L Reinsurance Brokers; 19- Miller Insurance Services LLP; 20- AON Benfield Middle East Limited ; 21- JLT Reinsurance Brokers Limited ; 22- Fair Insurance & Reinsurance Brokers.
بموجب مرسوم 2017 /12/12، ج ر ج ج، العدد 09، الصادرة في 2018 /08/11 -تم تمديد تراخيصهم لستة (06) أشهر -زيادة على 3 سنوات المرخصة لهم- أي تظل سارية حتى 2021 /08/11.	
23- AON UK Limited ; 24- Atlas Reinsurance Consultants(A.R.C)S.A; 25- African Reinsurance Brokers (ARB) ; 26- Chedid Europe Reinsurance Brokragelimited ; 27- CKreLimited ; 28- Gras SavoyeS.A.S ; 29- Guy Carpenter & Compagnie Limited ; 30- J.B. Boda Reinsurance Brokers Private Limited ;	31- Lockton (Mena) Limited ; 32- Marsh S.A.S (France) ; 33- Marsh, S.A. Mediadores de Seguros (Espagne) ; 34- Nasco France S.A ; 35- Rfib Group Limited ; 36- United Insurance Brokers Limited ; 37- Willis Limited ; 38- Pioneer Insurance & Reinsurance Brokers Private Limited.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع: <https://www.cna.dz/Acteurs/Courtiers-de-reassurance>

هذه المراسيم خاضعة لأحكام المادة 204 سادساً من الأمر رقم 95-07، وصدرت نتيجة الموافقة على اعتماد سماسرة إعادة التأمين الأجانب، والسماح بممارسة الوساطة في إعادة التأمين بالجزائر، تحت إشراف لجنة الإشراف على التأمينات (CSA)، وذلك للمشاركة في اتفاقيات إعادة التأمين أو التنازل عن شركات التأمين وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة في الجزائر، وذلك لمدة 3 سنوات قابلة

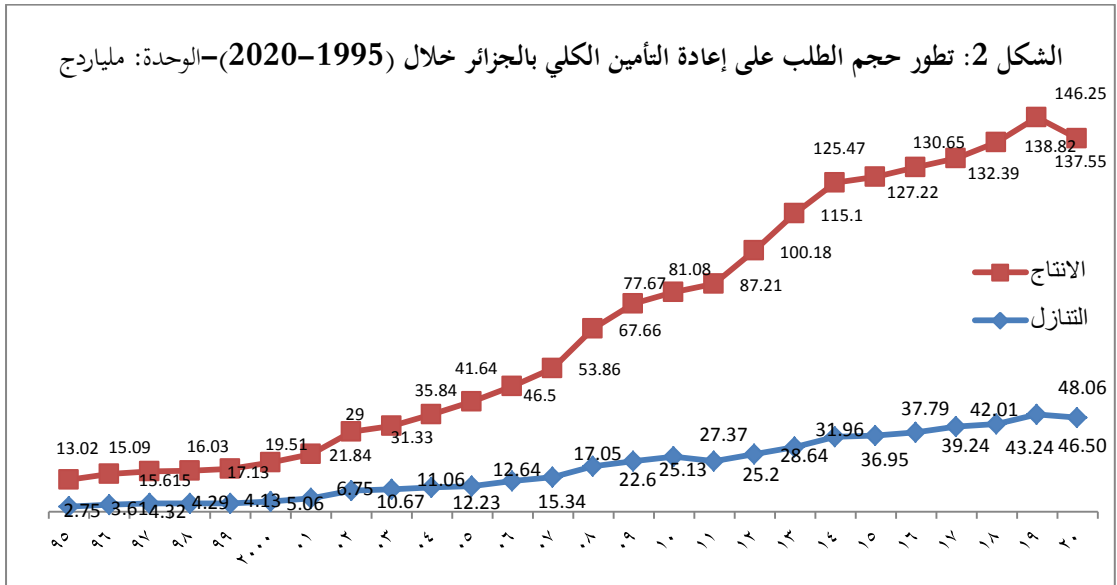
للتحديد (CNA, 2020)، ولا يمكن لسماسرة إعادة التأمين سواء المحليين أو الأجانب العمل إلا إذا حصلوا على الترخيص وتحول قائمتهم إلى لجنة الإشراف على التأمين (العامري، 2018، الصفحات 341-360).

4. دراسة الطلب على إعادة التأمين بالجزائر خلال الفترة 1995-2020.

1.4 تطور حجم الطلب الكلي على إعادة التأمين بالجزائر خلال الفترة 1995-2020:

يمكن توضيح تطور حجم الأقساط المتنازل عنها في السوق الجزائري، ومقارنتها مع حجم الإنتاج

الإجمالي من خلال الشكل الموالي:



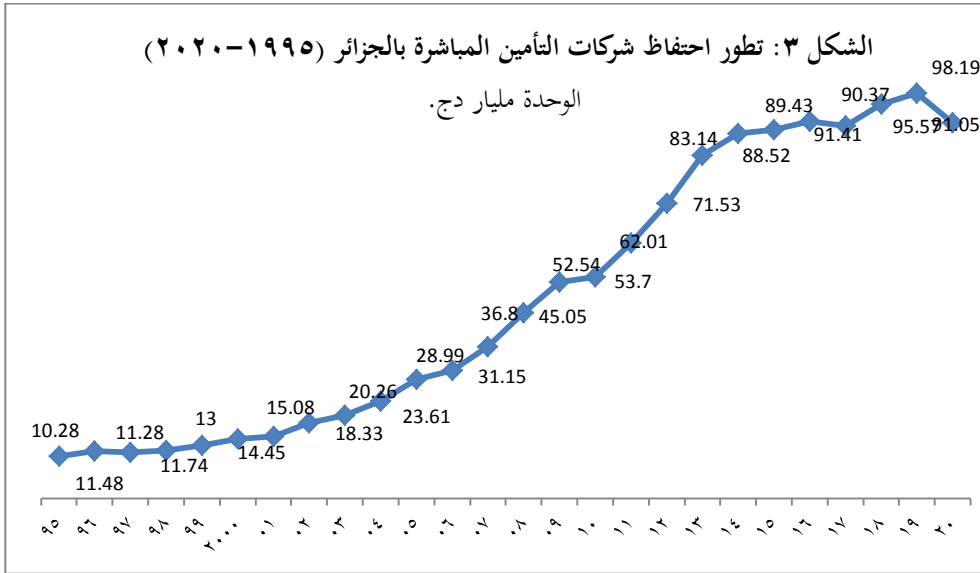
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مُتحصل عليها من المجلس الوطني للتأمينات CNA.

بداية نعني بالطلب على إعادة التأمين حجم الأقساط المتنازل عنها سواء للشركة المركزية لإعادة التأمين أو لشركات إعادة التأمين في السوق الدولي فهي مجرد عملية تحويل للأقساط من حسابات الجهات المتنازلة متمثلة أساسا في شركات التأمين المباشرة -سواء أشخاص أو أضرار والمذكورة سابقا- للحسابات معيد(ي) التأمين(علمي و بهلوي، 2021، صفحة 180)، ومن خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنه بزيادة حجم الإنتاج يزداد معه حجم التنازل في إطار عمليات إعادة التأمين، ما عدا سنتي 1998 و 1999

حيث شهد التنازل انخفاضا قدر بـ 1- % و 4- % على التوالي، بالرغم من ارتفاع حجم الإنتاج بمعدل نمو قدر بـ: 3% و 7% خلال نفس السنتين، وهذا يعود لانخفاض حجم التنازلات الاختيارية الموجهة للسوق الدولي لإعادة التأمين نتيجة الأوضاع السائدة آنذاك، وشهدت سنة 2011 انخفاضا أيضا في حجم التنازل قدر بـ: 8% بالرغم من نمو الإنتاج بـ 8%، وهذا يعود لتطبيق قرار الفصل خلال هذه السنة ودخول شركات التأمين على الأشخاص، والتي أخذت حصة ولو متواضعة من حجم الإنتاج الكلي، وكما هو معروف أن شركات التأمين أضرار هي أكثر طلبا لإعادة التأمين نتيجة لطبيعة الأخطار المغطاة، وبلغ أكبر معدل نمو في حجم التنازل سنة 2002 بمعدل قدره 58%، وبمقابل نمو في الإنتاج بنسبة 33%، وقد شهدت هذه السنة تحسنا في نشاط التأمين نتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية للبلاد آنذاك، كما أنه في 29 جويلية من هذه السنة صدر قرار 43 المنظم للتنازل الاختياري لصالح المعيد الوطني والمذكور سابقا للتقليل من تسرب العملة نحو الخارج وتعزيز الرقابة على شركات التأمين، وتشهد معدلات تطور التنازل أي الطلب على إعادة التأمين تذبذبا من حيث النمو نتيجة لاختلاف استراتيجيات الجهة المتنازلة في برامج إعادة التأمين، مدى قدرتها على استيعاب المخاطر، وعوامل أخرى خارجية منها مدى توفر التغطية المناسبة وعروض عمولات إعادة التأمين، إلا أن معدلات التنازل الذي يقاس بالنسبة المئوية الناتجة عن قسمة حجم الأقساط المتنازل عنها على حجم الإنتاج الكلي تشهد استقرارا حيث تراوحت بين أدنى قيمة لها مقدرة بـ 21% سنة 1995 ، وأعلى قيمة لها سنة 2002 قدرت بـ 37%، وبحساب المتوسط خلال فترة الدراسة نجد أن نسبة التنازل تقدر بـ 30% لدى شركات التأمين الجزائرية المباشرة من الأقساط المصدرة، مما يدل على قدرة احتفاظ مقدرة بـ 70% والتي سنطرق لها في العنصر الموالي، وتجدر الإشارة أنه ابتداء من سنة 2010 فنصف الأقساط المتنازل عنها توجه للمعيد الوطني CCR بموجب المرسوم 10-207 المذكور سابقا. وقد شهدت سنة 2020 انخفاضا في حجم الإنتاج وبالتالي انخفاضا في حجم الطلب على إعادة التأمين مقارنة بسنة 2019 وذلك نتيجة لأثر جائحة كورونا على القطاع.

2.4 تطور حجم الاحتفاظ الكلي لدى شركات التأمين بالجزائر خلال الفترة 1995-2020:

يمثل الاحتفاظ رقم الأعمال الصافي من تنازلات إعادة التأمين، فيحسب بطرح حجم الأقساط المتنازل عنها من حجم الإنتاج الكلي (الأقساط المصدرة أو رقم الأعمال الإجمالي)، ويوضح الجدول الموالي تطور معدل احتفاظ شركات التأمين:



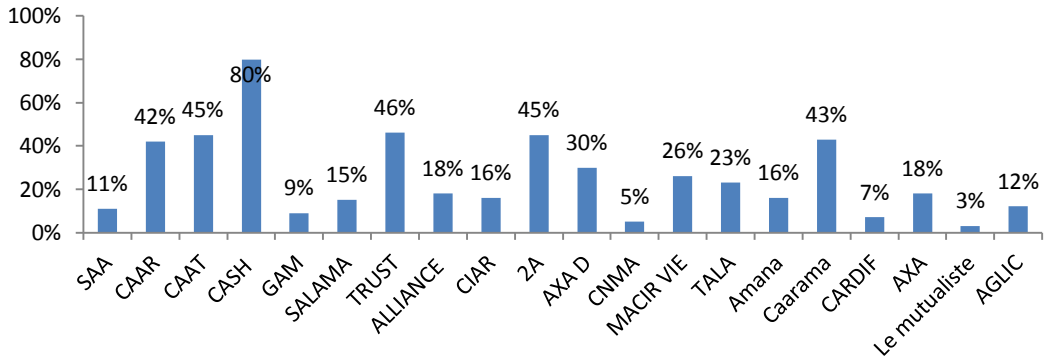
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات مُتحصل عليها من المجلس الوطني للتأمينات CNA.

يشهد نمو الاحتفاظ تذبذباً خلال فترة الدراسة، إلا أنه في تطور مستمر، ما عدا سنتي 1997 و 2017 أين شهدت تدهوراً في نمو حجم الاحتفاظ، بنسبة 2% و 1% على التوالي، بالرغم من الزيادة في نمو كل من حجم الإنتاج والتنازل الكلي، ويعود هذا لعدة أسباب من بينها حجم وجسامته الأخطار المكتتب بها ويختلف من شركة لأخرى حسب برامجها المعتمدة في إعادة التأمين، وعلاقة معدل الاحتفاظ بمعدل التنازل هي علاقة عكسية بمعنى زيادة حد الاحتفاظ ينخفض معدل التنازل، وهذا ما يلاحظ أن أعلى قيمة لمعدل الاحتفاظ كانت سنة 1995 بمعدل 79%، أما أدنى قيمة فكانت سنة 2002. وبحساب المعدل العام نجد أن شركات التأمين تحتفظ بما نسبته 70% من إجمالي الأقساط المصدرة، وهو ما يعكس قدرتها المالية وخبرتها واستيعابها لتغطية الأخطار.

3.4 تطور معدل الطلب على إعادة التأمين لدى شركات التأمين بالجزائر:

يختلف حجم التنازل من شركة لأخرى، لذلك سندرس تطورها في كل شركة على حدة. ويمكن توضيح متوسط نسب الطلب على إعادة التأمين لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة المدروسة من خلال الشكل الموالي:

الشكل 4: متوسط نسب الطلب على إعادة التأمين لدى شركات التأمين المباشرة بالجزائر للفترة (1995-2020)

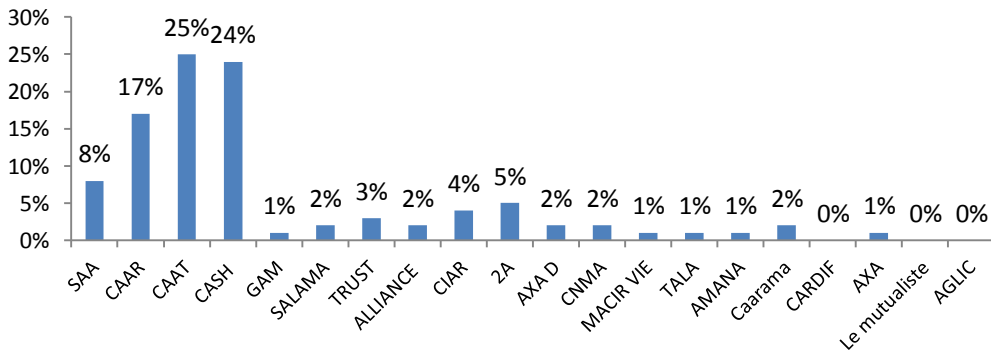


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لنشاط التأمين بالجزائر الصادرة عن وزارة المالية.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ وجود تفاوت بين شركات التأمين من حيث متوسط الطلب على إعادة التأمين، حيث تسجل شركة CASH أعلى متوسط مقدر بـ 80%، وهذا ما يعكس حجم وجسامته الأخطار المغطاة في محفظتها التأمينية، باعتبارها تؤمن على مخاطر أهم الشركات الحيوية في الاقتصاد الجزائري (شركتي سونطراك وسونلغاز). وأدنى قيمة سجلتها تعاقدية le mutualiste في شركات التأمين أشخاص و CNMA في شركات التأمين على الأضرار، باعتبار أنهما مختصان في التعاضد ويعتمدان على تغطية الأخطار البسيطة وخاصة الفلاحية، ولا يحتاجان لطلب إعادة التأمين. ومتوسط طلب إعادة التأمين لدى شركات التأمين على الأضرار يقدر بـ 30% وهي نسبة تعكس متوسط سوق التأمين ككل خلال الفترة 1995-2020، وهذا يعود لحاجة هذه الشركات للتغطية بإعادة التأمين نتيجة لطبيعة الأخطار التي تلتزم بتغطيتها. أما متوسط طلب إعادة التأمين في شركات التأمين على الأشخاص قدرت بـ 19%، وهذا نتيجة لطول مدة العقود في تأمينات الأشخاص، إضافة لضعف نشاط هذا الأخير في

الجزائر وعدم تحقيق الأرقام المرجوة من بعد فصله عن تأمينات الأضرار، كما أن الأخطار في هذا الفرع تكون بسيطة عادة وتحقق لمرة واحدة خلال مدة العقد، لذلك فهي ليست بحاجة لطلب إعادة التأمين لتغطيتها. وأعلى نسب طلب إعادة التأمين محققة في شركات الأضرار العمومية خاصة شركة CASH، وCAAT وCAAR على عكس شركة SAA التي يقدر فيها متوسط نسبة التنازل 11% بالرغم من أن رقم أعمالها هو الأكبر وتحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الإنتاج والحصة السوقية، إلا أن محفظتها في تأمينات السيارات تحتل الجزء الأكبر من إنتاجها على عكس الشركات الثلاثة الأخرى والتي تحتل محفظة (IARDT) المتعلقة بتأمين أخطار الحريق، الحوادث والأخطار المتعددة وأخطار النقل الجزء الأهم في تعاقدها، والتي تحتاج أكثر لتغطيات إعادة التأمين، مما يوحي لنا بقاء ذهنية التخصص في شركات التأمين بالرغم من مرور 4 عقود على إلغائه. أما عن متوسط حصص شركات التأمين من الطلب الكلي على إعادة التأمين فنوضح من خلال:

الشكل 5: متوسط نصيب كل شركة تأمين من الطلب الكلي على إعادة التأمين للفترة (1995-2020)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير السنوية لنشاط التأمين

تسيطر شركات التأمين على الأضرار على حجم الطلب إعادة التأمين بنسبة 94% من حجم الطلب الكلي، و6% فقط يمثل طلب شركات التأمين الأشخاص لإعادة التأمين، وهذه نتيجة متوقعة لعدة أسباب، أولها أن الإنتاج في السوق تسيطر عليه شركات التأمين الأضرار بنسبة تفوق 90%، بالإضافة إلى أن الأخطار في تأمينات الأضرار تعد أكثر جسامة وضررا عن تأمينات الأشخاص وبالتالي تحتاج لتغطيات بإعادة التأمين. وتهيمن شركات التأمين أضرار العمومية الأربعة (CAAR،SAA،

(CASH, CAAT) على 74% من حجم الطلب الكلي لإعادة التأمين، بالنسب التالية (8%، 17%، 25%، 24%) على التوالي، ويعود ذلك لحصصها من حجم الإنتاج، ونوعية الأخطار المغطاة؛ و3% للشركات التأمين أشخاص العمومية (كرامة و TALA) بالنسب التالية (2%، 1%) على التوالي. أما التعاضديات متمثلة في CNMA في تأمينات الأضرار و le mutualiste في تأمينات الأشخاص، فاحتلت أدنى نسب الطلب على إعادة التأمين، نتيجة لطبيعة نشاطها والأخطار المغطاة متمثلة في الأخطار الفلاحية بشكل خاص، وبالرغم من أن تعاضدية CNMA تحتل 10% من حجم الإنتاج الكلي في سوق التأمين، ولكن محفظتها تحتوي على الأخطار البسيطة التي لا تحتاج لتغطيات إعادة التأمين، إضافة لخبرتها الطويلة في تسيير محفظة الأخطار. وحصص شركات التأمين الخاصة من إجمالي طلب إعادة التأمين تمثل 14% (13% للأضرار و 1% للأشخاص)؛ أما شركات التأمين برأسمال المختلط تمثل 7% من إجمالي طلب إعادة التأمين (5% لشركات الأضرار و 2% لشركات التأمين الأشخاص)؛ بالرغم من أن عددها أكثر من شركات التأمين العمومية، إلا أن حصصها السوقية منخفضة نوعا ما، أضف إلى ذلك أن عن كل عملية تنازل تقوم بها لا بد أن يكون نصفها موجه للشركة المركزية لإعادة التأمين، وهذه الشركات عادة ما تود التعامل مع شركات أجنبية خاصة شركات التأمين برأسمال مختلط والتي يكون لها شركاء في الخارج.

4.4 دراسة طلب إعادة التأمين الموجه لسوق المحلي والسوق الدولي لإعادة التأمين:

تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 10-207 المذكور سابقا، فإن الطلب على إعادة التأمين من قبل شركات التأمين الموضحة أعلاه بمتوسط نسبة 30%، لا بد أن يتم توجيه نصفها على الأقل إلى المعيد الوطني (CCR) بمعنى تنازلات إجبارية؛ وأخرى تنازلات اختيارية توجه إما للمعيد الوطني أو للسوق الدولي لإعادة التأمين، ويمكن توضيح تطور حجم الطلب على إعادة التأمين الموجه للسوق المحلي والدولي لإعادة التأمين من خلال ما يلي:

الجدول 5: تطور الطلب على إعادة التأمين الموجه للسوق الوطني والدولي لإعادة التأمين للفترة (2009-2020)

السنة	الطلب الكلي (مليون دج)	الطلب الموجه للسوق الوطني (مليون دج)	الحصة	الطلب الموجه للسوق الدولي (مليون دج)	الحصة
2009	25.714	8.354	32%	17.360	68%
2010	27.389	13.420	49%	13.969	51%
2011	25.673	15.415	60%	10.095	40%
2012	28.147	16.272	58%	11.876	42%
2013	32.246	18.444	57%	13.803	43%
2014	36.679	22.584	62%	14.095	38%
2015	36.772	22.063	60%	14.708	40%
2016	37.718	23.385	62%	14.332	38%
2017	41.120	25.860	63%	15.260	37%
2018	41.008	25.707	62%	14.353	38%
2019	45.600	27.700	61%	16.833	39%
2020	46.557	27.565	59%	18.992	41%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير السنوية للـ CCR وتقارير وزارة المالية عن نشاط التأمينات في الجزائر.

بداية نعني بالسوق الوطني بصفة أساسية الشركة المركزية لإعادة التأمين باعتبارها الشركة الوحيدة المخول لها ممارسة عمليات إعادة التأمين فيما يتعلق بالقبول وإعادة التنازل، وبالرغم من أنه لا يمكن إطلاق كلمة سوق على شركة واحدة، لكن هذا المصطلح مستعمل في التقارير السنوية الصادرة من قبل الهيئات المختصة، وذلك أنه قد يسمح بصفة ضيقة جيدا وبشروط محددة لشركات التأمين بالاكتمال في صفقات إعادة التأمين الاختيارية، وهي التي يكون فيها لكلا الطرفين حرية التنازل أو القبول من عدمه لبعض الأخطار التي قد لا تجد لها تغطية مناسبة أو قد لا تضمنها الاتفاقيات الإلزامية المبرمة كاتفاقية إعادة التأمين بفائض الحد، وتجدر الإشارة أن نسبة التنازل في السوق الوطني لغير المعيد الوطني CCR لم تتجاوز نسبة 1% خلال المدة المدروسة لذلك لم يتم ذكرها في الجدول؛ والهدف الأساسي من هذه الصفقات هو السماح لشركات التأمين باكتساب الخبرات التقنية، والتقليل من تسرب العملة الصعبة للخارج. ونلاحظ من خلال الجدول على مر السنوات أن نسبة التنازل للـ CCR من قبل مجموع شركات التأمين تفوق 50% وذلك تطبيقا للمرسوم التنفيذي رقم 10-207 الصادر في 09-09-2010، وكانت سنة 2011 هي أول سنة كاملة لتطبيقه، لذلك نجد سنتي 2009 و 2010 لم تحقق نسبة التنازل الإلزامية؛ وبحساب المتوسط العام نجد أن 57% من طلب شركات التأمين على إعادة التأمين موجه للسوق المحلي

لإعادة التأمين (56% للشركة المركزية لإعادة التأمين، 1% لشركات التأمين المرخص لها) و43% من الطلب موجه للسوق الدولي لإعادة التأمين؛ أي أن 7% فقط من التنازلات الاختيارية موجه للشركة المركزية لإعادة التأمين وهي نسبة ضعيفة نوعا ما، مما يدل على أن العروض المقدمة في السوق الدولي أفضل من تلك المقدمة من CCR. تعد نسبة التنازل الإجباري المنصوص عليها في القانون مرتفعة بالنسبة لشركات التأمين لكنها تشكل نوع من الرقابة تمارسها CCR نيابة عن الدولة للحد من خروج العملة الصعبة إلى الخارج، باعتبار أن التعامل مع شركات إعادة التأمين الدولي يكون بالعملات الصعبة.

5. الخاتمة:

تشكل صناعة إعادة التأمين وسيلة هامة لشركات التأمين لتوسيع طاقتها الاستيعابية، وتحقيق توازن نوعي في محفظتها التأمينية، وأداة جيد لإدارة خطر الملاءة المالية، من خلال تحويل المخاطر التي تفوق طاقة استيعابها، وقبول أخطار كبيرة وإعادة تأمين الجزء الذي يفوق قدرة تحملها، كما أنها أداة لتحقيق الاستقرار المالي من خلال ضمان تأمين المخاطر الكبرى، وتشكيلها لصمام أمان يمنع الاختلال في سوق التأمين نتيجة حدوث مخاطر كبيرة الحجم وخارجة عن قدرة تحمل شركات التأمين. وفي هذا السياق أتت هذه الدراسة لعرض وتحليل تطور إعادة التأمين في الجزائر، وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- عدد شركات التأمين في سوق الجزائري لا زال لم يرقى للمستوى المطلوب، بالرغم من مرور أكثر من عقدين على تحرير سوق التأمين، حيث نجد سوى 5 شركات برأسمال مختلط، منها 3 شركات متخصصة في تأمينات الأشخاص و2 في تأمينات الأضرار؛

- لا تزال الشركات التأمين المتخصصة محتكرة من قبل الدولة الجزائرية بوجود شركة واحدة فقط منها الشركة المركزية لإعادة التأمين؛

- الطلب على إعادة التأمين من قبل شركات التأمين الأضرار بنفس نسب الإنتاج تقريبا، أي يشكل 93% من إجمالي الأقساط المتنازل عنها؛ وهو ما يعكس أهمية إعادة التأمين لمنتجات التأمين على الأضرار نظرا لضخامة مبالغ التأمين فيها، وجسامة المخاطر التي تضمنها مقارنة بتأمينات الأشخاص؛

- تحتفظ شركات التأمين بنسبة معتبرة مقدرة بـ: 70% من إجمالي الأقساط المكتتب بها، مما يدل على قدرتها الاستيعابية لتحمل الأخطار؛ في المقابل يتم التنازل عن 30% من إجمالي الأقساط المصدرة، حيث 60% من هذه التنازلات هي إجبارية موجهة للسوق المحلي لإعادة التأمين وبصفة أساسية لـ CCR و 40% للسوق الدولي لإعادة التأمين؛

- تهيمن شركات التأمين العمومية على 79% من إجمالي الطلب على إعادة التأمين حيث: 74% لشركات التأمين الأضرار (SAA, CAAR, CAAT, CASH) بالنسب التالية (7%, 19%, 24%, 24%) على التوالي، و 4% لشركات التأمين على الأشخاص (كرامة و TALA) بالنسب التالية (3%, 1%) على التوالي، و 1% لتعاونية CNMA؛ وحصة شركات التأمين الخاصة من إجمالي الطلب على إعادة التأمين هي 14% (13% للأضرار و 1% للأشخاص)؛ والباقي 7% لشركات التأمين برأسمال المختلط (5% لشركات الأضرار و 2% لشركات التأمين الأشخاص)؛

- شركات التأمين العمومية -أضرار- الثلاثة التالية (CASH, CAAT, CAAR) تستحوذ على ما نسبته 67% من إجمالي الطلب على إعادة التأمين وذلك لأن محفظة (IARDT) المتعلقة بتأمين أخطار الحريق، الحوادث والأخطار المتعددة، وأخطار النقل هي الأهم في تعاقداتها، على عكس SAA أين معدل التنازل لديها فقط 7% وذلك لأن فرع تأمينات السيارات والأخطار البسيطة يسيطر على إنتاجها، مما يوحي لنا بقاء ذهنية التخصص في شركات التأمين بالرغم من مرور أكثر من 3 عقود على إلغائه.

توصيات ومقترحات الدراسة: من خلال النتائج المتوصل لها، نضع الاقتراحات التالية:

- ✓ توسيع نطاق عمليات تبادل التنازلات الاختيارية بين شركات التأمين الجزائرية؛
- ✓ ضرورة استفادة شركات التأمين الجزائرية من الخبرات التقنية لمعيد التأمين الوطني CCR؛
- ✓ إعادة النظر في نسبة التنازل الإلزامي والمقدرة بـ: 50% على الأقل للشركة المركزية لإعادة التأمين؛
- ✓ تفعيل نشاط الوساطة في إعادة التأمين من خلال تسهيلات للسماسة إعادة التأمين بالجزائر؛
- ✓ تقنين الطرق الحديثة لإعادة التأمين أو البديلة كتزويق أخطار التأمين في الجزائر.

6. قائمة المراجع:

- CCR. (2012). HISTORIQUE DU MARCHÉ ALGÉRIEN DES ASSURANCES. *ALGEREASS Revu, Bulletin de la Compagnie Centrale de Réassurance, Spécial 50eme Anniversaire, N°9*.
- CCR. (2019). *Rapport annuel de 2019*. Alger: Compagnie centrale de réassurance.
- CNA. (2020). Consulté le 09 20, 2021, sur <https://www.cna.dz/Acteurs/Courtiers-de-reassurance>
- Conseil National de la Comptabilité. (2011). *AVIS N° 89: Avis portant plan et règles de fonctionnement des comptes et présentation des états*. Alger: Ministère des Finances.
- Ministère des finances. (2018). *Activité des Assurances en Algérie*. Alger: Direction des assurances.
- Ministère des finances. (2020). *Activité des Assurances en Algérie- Rapport annuel*.Alger: Direction des assurances.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (05 12، 2010). القرار 2010/10/19 والذي يحدد شروط وكيفيات مشاركة سماسة إعادة التأمين الأجانب في عقود أو تنازلات إعادة التأمين لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين المعتمدة وفروع شركات التأمين الأجنبية المعتمدة في الجزائر. العدد 74. الجزائر.
- العامري، خ. (2018). إعتقاد سماسة إعادة التأمين وآثاره في التشريع الجزائري. *مجلة الدراسات القانونية والسياسية*.
- العياشي موزاوي، و محمد براق. (2016). دور برامج إعادة التأمين في إدارة المخاطر وتعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين على الأضرار: حالة الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT. *مجلة العلوم التجارية والتسيير*.
- حسبية علمي، و فيصل بهلولي. (2021). واقع سوق إعادة التأمين في الجزائر -دراسة تحليلية للفترة 2010-2018. *المجلة الجزائرية للأمن والتنمية*.